ومنها بيع الكال بالكال ومنها بيع المحاقله والمزابنه ومنها بيع المجره
وهو مافي الرحم وقيل المحاقله والمزابنه وقيل الربوى ذكره النووى
في اصل الروضه ومنها بيع السلاح الى اهل الحرب ولو باعه زرعا
بشرط ان يحصده بايعه فباطل على المذهب ولو قال اشتريت منك
هذا الزرع بعشره او اساجرتك لحصده بدرهم صح الشراء دون
الاجاره ولو اشترى عبدا بشرط ان يعتقه او يدبره او يكاتبه بعد
شهر او سنه او دار بشرط ان يبنيها قالاصح ان البيع باطل في جميع
ذلك ولو شرط في العقد التزام مالیس بلازم كبعتك العبد بان
يصلى الفرايض او يصوم شهر رمضان او يصلى النوافل فهو باطل
ايضا ولو قال بع عبدك من زيد بالف على ان على خمسمايه من
غير الثمن فباعه له بهذا الشرط لم يصح على الاصح القاعده السبعه
والعشرون ليس على المالك بيع ماله موجلا وجوبا الا في مسئله وهي
ماذا احتاج المضطر ولم يقدر على الثمن حالا لزم المالك ان يبيعه
له موجلا لضروره الاضرار ذكره النووى في الروضه القاعده الثا
منه والعشرون ليس لمن ملك شيا لا يملك غيرها ان يبيعها
ويصلى عاريا الا في مسئله وهي ماذا كان مضطرا جاز له ان يبيع
ما يستتر به عوره ويصلى عاريا ان لم يخف الهلاك من برد او حر
فان خافه فلا القاعده التاسعه والعشرون قرض كل ربوى
او بيعه او هبته مع زياده لا يجوز الا في مسائل منها ان يستقرض
كل واحد من الاخر صحاح بمكسر ويرد كل واحد صاحيه فيصح من
غير شرط ان ترد اجود او اكثر ولو شرط الاردى او المكسر لم
يفسد العقد على الاصح ويلغو الشرط ومنها الهبه كذلك ومنها بيع
الصحاح وزنها بمكسر اوبزياده ويهب صاحب المكسر الزياده لفظا
الطعام فلا ربوا فيجوز في المطعوم والذهب والفضه سواء كان
تقوتا او تفكها او تداويا او غير ذلك او نادرا كالبلوط وا
لطرثوث ويجرى الربوا في الزعفران على الاصح وما لا يوكل كا
لجليج والبليخ وسحوتا وكذا طين ارمني ربوى على الصحيح
ودهن بنفسج وورد وبان وزنجبيل ومصطكى ربوى على الاصح
فاذا تقرر هذا فان اتحد الجنس كذهب بذهب وحنطه بحنط

فيجب

فيجب التماثل والحلول والتقابض في المجلس واختلف اعتبار الحلول
والتقابض في المجلس فاذا تقرر هذا فلحوم الابل كلها جنس واحد
ولحوم البقر وجواميسها جنس واحد والغنم ضانها ومعزها
جنس والعصافر جنس والبطوط جنس والحمام جنس وهو كل ماعب
وهدر وما شابه البقر والغنم وغيرهما من بحر ففيه قولان اظهرهما

صلت دعاك يا عبيد وكل من
دعوت له فاني قريب مجيبه
عفوت صفحت عنك ثم وهبته
فلا كنهم عني وذكر بحرمه
انصح وخوف عن سبيل الضلال
فهم في الهوى والزيغ شغل حكيمه
فلست مجوبا بالعقوبة لا ان
طغوا واتبعوا نفس الهوى بمعاصيه

عين كاع

ان الجنايات فاذا باع اللحم بجنسه طريين او
يظهر ملح في وزنه وبيع
ن القاعده الثلاثون من
لم يصح البيع الا في مسئله
لحال صح البيع القاعده
د على الصرف وبيع الطعام
صح المعاوضه وغيره
ن الا في مسائل منها ما اذا
وجهان قال في الروضه
المجلس لانه لا يمكن ايفاء
وعليه الاستثنا ومنها
على اقوال الملك في زمن
نا للمشترى فلا خيار له
في زمن الخيار المشروط
رحمه الله العتق صحيح على
باب الاولى وان اعتق
بايع لم ينفذ عتق المشترى
وان كان الخيار للمشترى نفذ عتقه وان كان موقوفا لعتق موقوف
فان اعتق منهما فيه لقد اعتقه ان تم البيع له والا فلا ومنها
شترى العبد نفسه من سيده ففي ثبوت خيار المجلس فيه وجهان حكاهما
ابن الحسن العبادى وصحح ثبوت الخيار والوجه الثاني وهو الذي صححه
الرافعي في الشرح الصغير والنووي في شرح المهذب وقطع به الغزالي
وصاحب التتمه عدم الوجوب ومنها ثبوت الخيار في بيع العامه
في شده الحر فيه وجهان في الروضه من غير ترجيح لانه يتلفى بمضى
الزمان ومنها ما اذا باع بشرط نفي خيار المجلس حكى الرافعي

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)